[٣]

تخفيض الليرة الاسرائيلية

قامت الحكومة الاسرائيلية في اواخر الشهر الماضي باتخاذ قرار خفضت بموجبه قيمة العملة الاسرائيلية بنسبة ٥ر١٪ تقريبا بحيث اصبح سعر الليرة الاسرائيلية ٧١٠ اجورا لكل دولار ، وقد وصفت الاذاعة الاسرائيلية هذا القرار بانه « جزء من سياسة الحكومة لاجراء تخفيضات زاحفة في قيمة العملة للحفاظ على ربحية الصادرات » واضافت الاذاعة « ولن تفرض اعباء جديدة على الاستهلاك وستحافظ السلع الاساسية على اسعارها ... (وقد) تقرر تخفيض قيمة العملة بسبب ارتفاع سعر الدولار بالمقارنة مع عملات اخرى . وحيث ان الليرة مرتبطة بالدولار فقد ارتفعت قيمتها بالنسبة لسائر العملات ، وبذلك تضررت ربحية الصادرات الاسرائيلية .. » (ر.ا.ا. رقم ٩٥٠) . وقد اتى هذا التخفيض في سلسلة من عمليات التخفيض الضئيلة التي اتخذت اكثر من مرة قبل ذلك ويتوقع ان تستمر كما صرح بذلك اكثر من مسؤول اسرائيلي . وتعتبر هذه التخفيضات ضئيلة بالقياس الى التخفيض الذي جرى على الليرة الاسرائيلية في العام ١٩٧١ حيث خفضت في حينه بنسبة ٢٠٪ وهبطت قيمتها بالتالي من ٣ر٥٠ الى ٤ر٢ ليرة لكل دولار ، وكذلك التخفيض الذي طرأ على الليرة الاسرائيلية من ضمن اجراءات الحكومة التي اتخذتها بعد حرب تشرين حيث خفضت قيمة الليرة بنسبة تبلغ حوالي ٤٣٪ وهبطت قيمتها من ٤ر٢ الى ٦ ليرات لكل دولار . وقد ارتبط تخفيضها الكبير الاول في ١٩٧١ بازمة الدولار وقيام الحكومة الامريكية باتخاذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية وفي رأسها تخفيض قيمة الدولار ، ونتيجة لارتباط الليرة الاسرائيلية بالدولار فقد كان من الطبيعي خفض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة قريبة من نسبة الخفض الذي طرأ على الدولار وذلك لكي تحافظ الصادرات الاسرائيلية على موقعها في السوق الامريكية والتي تستوعب نسبة عالية من الصادرات الاسرائيلية . والخفض الجديد الذي طرأ على الليرة الاسرائيلية ليس ببعيد عن التطور الذي حدث على الدولار الأمريكي الذي تحسنت قيمته نسبيا بعد ان تجاوز الاقتصاد الامريكي بدرجة معينة الازمة الحادة التي عصفت به نتيجة للحرب الفيتنامية . ولكن بالاضافة الى مؤثرات التبدل الذي طرأ على قيمة الدولار الامريكي ثمة اعتبارات وعوامل اخرى وراء قرار الخفض الزاحف الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية، ولا بد من الاشارة الى هذه الاعتبارات ودلالاتها ونتائجها القريبة والبعيدة . على انه من المفيد الاشارة الى بعض الامور التي قد تساعدنا على فهم بعض الاجراءات الاسرائيلية على حقيقتها ، وذلك تجنبا للدلالات الخاطئة لبعض الظواهر . وفي رأس هذه الامور الفهم الشائع الذي تتداوله بعض الاوساط الاعلامية لموضوع تخفيض قيمة العملة كدليل على ضعف وهزال الاقتصاد ، باعتبار ان مثل هذا القرار لا يعني بالضرورة ضعف الاقتصاد ، فارتفاع قيمة العملة احيانا يكون ذا اثر سلبي على الوضع الاقتصادي ، كما هو الامر بالنسبة لالمانيا واليابان ، عندما جابهتا ضغوطا امريكية لرفع قيمة عملتيهما ، لكنهما قاومتا هذه الضغوط تلافيا للنتائج السلبية لمثل هذا الاجراء على صادراتهما .

وهذا القول لا يهدف لتشبيه الاقتصاد الاسرائيلي باقتصاد هاتين الدولتين بل للاشارة الى خطأ الفكرة الشائعة عن موضوع تخفيض قيمة العملة ، واعتبار التخفيض امرا مرادفا للضعف الاقتصادي ولغيره من الامراض . فالتخفيض قد يكون ناشئا عن اعتبارات تتجاوز الاهداف القريبة للاهداف البعيدة ، ويكتسب هذا الامر بالنسبة لاسرائيل اهمية خاصة نتيجة للدور الكبير الذي يحتله القرار السياسي عند صنع سياستها الاقتصادية . والامر الثالث والهام والذي قد يساعد في تكريس الدلالات الخاطئة لاي هدف اقتصادي تتوخاه الحكومة الاسرائيلية من طراز قرار تخفيض العملة هو تكامل مثل هذا القرار مع ما عرف عن الاقتصاد الاسرائيلي من ازمات حادة كان يجري التركيز عليها ، وبالتحديد ميزان المدفوعات المتدهور . وهنا من الضروري عدم الوقوع في شرك المعلومات المضللة التي تقدمها اسرائيل وهي التي عرف عنها تضخيمها المستمر لازماتها لضمان حصولها على المعونات والمساعدات سواء من يهود العالم او من الدول الامبريالية . واذا كان تدهور ميزان مدفوعاتها يرتبط باعباء الحرب والمصروفات الامنية ، فما علينا سوى ان نتذكر ان كافة تكاليف الحرب مدفوعة من قبل الامبريالية الامريكية ، اذ ليس من قبيل المصادفة